



**جمهورية مصر العربية**  
**وزارة الصناعة**  
**الوزير**

سجل في ١١١ / ٢٥٢

**قرار**

**نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية**  
**وزير الصناعة والنقل**  
**رقم ٧ لسنة ٢٠٢٣**

نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل  
 بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي،  
 وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته؛  
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوكيد القياسي  
 وجودة الإنتاج؛  
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوكيد  
 القياسي وجودة الإنتاج ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة؛  
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة؛  
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠٢٤ بتشكيل الحكومة؛  
 وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية  
 المصرية؛  
 وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية  
 والقرارات المكملة له؛  
 وعلى محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة رقم (٣٣٢)  
 المنعقد بتاريخ .٢٠٢٤/١٢/٩

**تقرير**

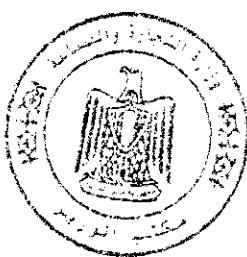
**(مادة أولى)**

يلتزم المنتجون والمستوردون للسلع الهندسية المدرجة بالجدول التالي بالإنتاج والاستيراد طبقاً  
 للمواصفات القياسية المصرية وهي:

نوع المعايير	النوع	الرقم
متطلبات بطاقة كفاءة استهلاك الوقود / الطاقة والانبعاثات الضارة للمركبات فئة M1	٩٠٠١	١
معدات الصوتيات والمرئيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجزء الأول: متطلبات السلامة	١٢٥١	٢

**(مادة ثانية)**

يمنع المنتجون والمستوردون للسلع الهندسية مهلة مقدارها ١٢ شهر بالنسبة للبند رقم (١) ومهلة ٦  
 شهور بالنسبة للبند رقم (٢) للجدول السابق من تاريخ العمل بهذا القرار لتوفيق أوضاعهم.





جمهورية مصر العربية  
وزارة الصناعة  
الوزير

تابع القرار الوزاري رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥

(مادة ثالثة)

يمنح المنتجون والمستوردون للسلع الكيماوية مهلة مقدراها ستة أشهر لتوفيق أوضاعهم طبقاً للمواصفات القياسية المصرية الملزمة من قبل وبيانها كالتالي:

نوع المعايير	رقم المعايير	الرقم
نترات الأمونيوم النقية المستخدمة في صناعة المفرقعات	١٥٦١	١
الزيوت المعدنية البيضاء (البرافينية) للأغراض الطبية	١٨٩٥	٢

(مادة رابعة)

ترفع المعايير القياسية المصرية الواردة بالجدول التالي من القرارات الوزارية الملزمة لها من قبل وبيانها كالتالي :

نوع المعايير	رقم المعايير	الرقم
متطلبات الأمان لمعدات الصوتيات والمسميات والأجهزة الإلكترونية المشابهة	٢٥٠١	١

(مادة خامسة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وي العمل به اعتباراً من اليوم التالي ل تاريخ نشره.



١١/١٤٣

توقيع

فريق / كامل عبد الهادي الوزير

نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية

وزير الصناعة والنقل